المساواة الآن

أثر التمييز في القانون والإجراءات القانونية على المرأة والفتاة
- بعض نماذج حالة

مذكرة مقدمة إلى الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة
في القانون والممارسة

أكتوبر/تشرين الأول 2012

مذكرة مقدمة إلى الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة

في القانون والممارسة[1]

مقدمة

المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في إطار القانون أمر ضروري لتحقيق النساء والفتيات إمكاناتهن الكاملة وتمتعهن بالمساواة في الحقوق والفرص مع الرجال. فالقوانين التي تميز ضد المرأة لا تعيق المساواة بين الجنسين فحسب، وإنما هي أيضا تبعث برسالة مؤداها أن الدولة تعتبر المرأة في مرتبة أدنى من الرجل.

والنظم القانونية التي تعمل بشكل جيد وتشمل القوانين التي تضمن المساواة بين الجنسين وحماية النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز ضدهن، ذات أهمية حاسمة لدى منع التمييز والمعاقبة عليه ومعالجته، بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة. وتغيير المعايير الاجتماعية (من خلال زيادة الوعي والتعليم) أمر ضروري لمنع ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات، ولكن هذا التغيير لا بد من تعزيزه بالقوانين والسياسات التي تحددها الدولة أو توافق عليها وتكون مستعدة لاحترامها. وقد لا يزيل تعديل أو إلغاء القوانين التمييزية التمييز تماما كما أن سن القوانين التي تشجع على المساواة بين الجنسين قد لا يوجد المساواة تلقائيا. غير أنه بدون قوانين لتعزيز حقوق المرأة والفتاة، فإنها تظل معرضة للخطر، محرومة من إمكانية الوصول إلى العدالة، ومفتقرة إلى معايير الدعم الحكومي والقانوني اللازمة لتحقيق المساواة.

وستعطي هذه الورقة أمثلة على القوانين التي تضيف إلى عدم المساواة بين الجنسين. وهي على وجه التحديد ستوضح الضرر الذي يقع حين لا يوجد قانون مطبق لحماية حقوق المرأة والفتاة؛ وحيث تطبق قوانين تمييزية بشكل واضح، وحين يوجد قانون جيد ولكنه يكون سيء التطبيق أو غير مطبق. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن بعض البلدان، لا سيما التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية، حتى إن لم يكن لديها تشريعات تمييزية في لحظة معينة قد تقوم بتغيير بعض التشريعات الهامة مثل الدستور على حساب حقوق المرأة. وستتطرق الورقة أيضا إلى بعض العوائق التي تواجهها النساء في الوصول إلى العدالة. وتستمد هذه الأمثلة من عمل المساواة الآن على مدى الـ 20 عاما الماضية.

ومن المهم الإشارة إلى أن طريقتنا في كل حالة من الحالات المذكورة أدناه تتمثل في العمل مع المنظمات الشعبية على أرض الواقع لأننا نشعر بأنها أفضل حكم على ما يلزم عمله وما يأتي بنتائج طيبة في سياق معين. ونحن، بالإضافة إلى ذلك، نولي الأولوية دائما لجعل أصوات النساء والفتيات المتضررات من جراء العنف محورا لجميع التدخلات. ولذلك فقد أدرجت في السرد التالي شهادات الناشطات والضحايا الناجيات.

[1] مقتبسة بتعديل من ورقة الخبراء التي أعدتها ياسمين حسن، المديرة العالمية للمساواة الآن، "القوانين والنظم القانونية كاستراتيجية أساسية لمنع العنف ضد النساء والفتيات"، EGM/PVAWG/EP.3، سبتمبر/أيلول 2012

1- غياب القوانين التي تحمي حقوق المرأة والفتاة

إن عدم وجود قوانين صريحة تحظر أشكالا معينة من التمييز ضد النساء والفتيات، مثل زواج الطفل أوسفاح المحارم أو تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث)، قد يعني أن الدولة تتغاضى عن هذه الأفعال مما يؤدى إلى إفلات الجناة من العقاب. ذلك أن القوانين تحدد المعايير التي تكون الدولة ملزمة بالتقيد بها، وهي خطوة أساسية للتوعية والوقاية من التمييز في الممارسة العملية.

زواج الأطفال في اليمن:

ليس في اليمن قانون لحظر زواج الأطفال أو تحديد السن الأدنى للزواج.

وفاء هي فتاة يمنية عمرها 11 عاما، زوّجها والدها لمزارع في منتصف العمر كان يضربها مرارا وتكرارا، ويجبرها على ممارسة الجنس معه. وأخيرا هربت من زوجها وأرادت ألا تعود إليه مطلقا. ونظرا لأن اليمن ليس فيها قانون يحظر زواج الأطفال (يفرض حدا أدنى لسن الزواج)، فلم يمكن إبطال زواج وفاء. وكان لشقيقتها الكبرى، الذي تم تزويجها أيضا وهي طفلة، 5 أطفال عندما بلغت من العمر 17 عاما وعادت إلى أسرتها نتيجة للعنف المنزلي. ومتوسط سن الزواج بالنسبة للفتيات في المناطق الريفية حوالي 12 أو 13 عاما، وما يقرب من 50 في المئة من جميع الفتيات اليمنيات يتزوجن قبل أن يبلغن 18 عاما من العمر. ولكي تحصل وفاء على الطلاق كانت تحت رحمة القاضي وتعيّن عليها أن تسدد المهر (مبلغ من المال دفعه الزوج لوالدها). وحتى بعد طلاقها لم تكن آمنة للتمتع بطفولتها لأن زوج عمتها ضغط عليها للزواج منه. *وفي غياب قانون يحظر زواج الأطفال ستكون الفتيات مثل وفاء في خطر دائم.* وبعد عدة أشهر من الإقامة في ملجأ للنساء البالغات يديره شريكنا اتحاد نساء اليمن، تقيم وفاء الآن في ملجأ للأطفال وتذهب إلى المدرسة.

"كانت المشكلة أن القاضي كان يتعامل مع حالتي كما لو كنت امرأة ناضجة. نسي أني مجرد طفلة. . . . ورسالتي إلى الآباء الآخرين هي أنه لا ينبغي أن يفكروا في تزويج بناتهم في سن مبكرة، فالبنات يجب أن تذهبن إلى المدرسة. ولا أريد أن تعاني أي فتاة كما عانيت. وينبغي تعليم الفتيات من أجل أن تكّن قادرات على العيش في سعادة وكرامة" - وفاء

زنا المحارم في باكستان:

على الرغم من أنه توجد في باكستان قوانين ضد الاغتصاب وهتك العرض، فليس بها قانون محدد لتحريم زنا المحارم، مما يؤدى إلى مزيد من إلحاق الضرر بالضحايا.

تعرضت مريم، وهي فتاة باكستانية عمرها 15 عاما، للاغتصاب مرارا على يد والدها بعد أن غادرت والدتها المنزل بسبب العنف المنزلي الشديد. وعلى الرغم من أن باكستان فيها قوانين ضد الاغتصاب والاغتصاب القانوني (سن الرشد هو 16 عاما)، فليس هناك قانون محدد ضد زنا المحارم. ونتيجة لذلك، وجدت مريم من الصعب للغاية الإبلاغ عن الجريمة للشرطة التي لم تصدق أن مثل هذه الجريمة ممكنة. وأظهر استعراض لحالات زنا المحارم اضطلعت به شريكة المساواة الآن، منظمة الحرب على الاغتصاب، في لاهور، أن معظم حالات الزنا بالمحارم لم تقم الشرطة بمتابعتها وحكم فيها القضاة إلى حد كبير لصالح الجاني المزعوم أو لم يصدقوا أن زنا المحارم ممكن الحدوث. *وكان من شأن وجود قانون محدد يحظر زنا المحارم أن يؤدي إلى أخذ أجهزة إنفاذ القانون والعدالة هذه الشكاوى على محمل الجد.*

"وصفني الكثيرون من رجال الشرطة بالكذب والغش وقالوا إن ما أفعله خطأ. ولم يفهم سوى عدد قليل جدا منهم ما كنت أحاول أن أقوله وقال قليلون منهم لابد من أن تحصل هذه الفتاة على العدالة. وبينما كنت أصف ما وقع كنت خائفة جدا من ذكر جميع التفاصيل وأخشى أن يُلحقوا بي الضرر أو يقتلوني أو يعاقبوني. . . . . كنت أبكي طوال الوقت وأشعر بأني لا بد وأن أكون فتاة سيئة جدا، ولكنني بمرور الوقت أدركت أن بكائي لن يغير أي شيء." - مريم

تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) في مالي:

مالي من البلدان القليلة في غرب أفريقيا التي لا يوجد فيها قانون لمكافحة ختان الإناث.

تعرضت فانتا، وهي فتاة من مالي، للختان في سن الخامسة وأصيبت بحالة دائمة نتج عنها تسرب البول وتسببت في التهابات عديدة. وبالإضافة إلى هذه الإعاقة، حُرمت من الحصول على التعليم ونبذها المجتمع المحلي. ونظرا لأن مالي، التي يبلغ معدل انتشار ختان الإناث فيها 85.2٪، لايوجد بها قانون لحظر ختان الإناث، لا يوجد أمام فانتا ما تلجأ إليه. وعلى الرغم من شن مجموعة من حملات التوعية التي تشجع المجتمعات المحلية على التخلي عن ختان الإناث، ومنها حملة اضطلع بها شركاؤنا في مالي، جمعية المراقبة والتوجيه المعنية بالممارسات التقليدية ورابطة النهوض بحقوق المرأة والفتاة والدفاع عنها في مالي، ما زالت البنات يتعرضن للختان الذي تقرّه الدولة. كما أن مالي أيضا بمثابة ملاذ آمن لممارسي الختان من بوركينا فاسو والسنغال وغينيا كوناكري، الذين يجلبون الفتيات عبر الحدود ويجرون لهن البتر في مالي هربا من العقاب في بلادهن. وترى منظمتا جمعية المراقبة والتوجيه ورابطة النهوض بحقوق المرأة والفتاة أنه يجب سن قانون وطني لمكافحة ختان الإناث بصفة عاجلة ضمانا لحماية حياة الآلاف من النساء والفتيات وصحتهن من الآثار الضارة للختان.

"منعتني معاناتي من الذهاب إلى المدرسة مع الأطفال الآخرين. كل ما أريده هو الشفاء. أريد أن أذهب إلى المدرسة وأن أحصل على التعليم." - فانتا

"مالي ليس لديها قانون لمكافحة ختان الإناث. وتعبر الخاتنات الحدود من بوركينا فاسو والسنغال، اللتين توجد فيهما هذه القوانين، لإجراء ختان الإناث هنا. ونحن نضغط من أجل إصدار قانون. فمالي تلحق أذى بالبلدان الأخرى التي سنت قوانين لمكافحة ختان الإناث". – خديجة أودو سيديبيه، رابطة النهوض بحقوق المرأة والفتاة والدفاع عنها في مالي.

2. القوانين التي تميز على أساس الجنس

القوانين التي تتغاضى عن التمييز والعنف ضد المرأة أو تعززهما تشكل إشارة واضحة إلى أن الجناة سيفلتون من العقاب وإلى تأييد الدولة الضمني لما يرتكبونه من أفعال. ويجب إلغاء هذه القوانين أو تعديلها من أجل منع ارتكاب مزيد من العنف والتمييز. ويجب أن يوضح المشرعون والمسؤولون عن إنفاذ القانون أن القانون العرفي الذي يميز ضد المرأة غير صالح ومخالف لالتزامات الدولة بتعزيز المساواة بموجب القانون المحلي و/أو الدولي. ومن الأمثلة الأخيرة على الممارسة الجيدة مثال من بوتسوانا، حيث حكم أحد القضاة بعدم دستورية القانون العرفي الذي يحرم المرأة من الحق في وراثة منزل الأسرة.

زواج الضحية من المغتصب في المغرب:

بموجب القانون المغربي يمكن للمغتصب أن يفلت من العقاب بالزواج من ضحيته.

تعرضت أمينة، وهي فتاة مغربية تبلغ من العمر ستة عشر عاما، للاغتصاب وأجبرها القاضي الذي نظر قضيتها على الزواج من مغتصبها. وبموجب القانون المغربي، يمكن للمغتصب أن يفلت من العقاب في حال الزواج من ضحيته، ورأى القاضي أن هذا الزواج من شأنه أن يعيد لأمينة شرفها. فتخلصت أمينة من حياتها بابتلاع سم الفئران بعد تعرضها للمزيد من حالات الاغتصاب والعنف المنزلي. *والقوانين التي تؤدي إلى العفو عن المغتصبين للزواج من ضحاياهم تفرض على النساء والفتيات معاناة العنف طوال حياتهن.* وهذه القوانين، التي توجد أيضا في لبنان وبلدان أخرى، تبعث كذلك بإشارة عامة مؤداها أن مرتكب الجريمة، في حال القبض عليه، يمكنه أن يجد طريقة للإفلات من العقاب. وتناضل شريكتنا منظمة الاتحاد من أجل العمل النسائي وغيرها من منظمات المجتمع المدني منذ سنوات عديدة لإلغاء هذا القانون في المغرب.

وقد أحرز بعض التقدم في تعديل هذه القوانين، كما هو الحال في الأرجنتين التي قامت بتعديل قانون العقوبات لديها في أبريل/ نيسان 2012 لإزالة إمكانية التوصل إلى التسوية بين ضحية الاعتداء الجنسي والجاني التي كانت تسمح لمرتكب الاغتصاب بالإفلات من الملاحقة القضائية. وكان ذلك نتيجة لكل من الحملات التي انطلقت على الصعيد الدولي لتعديل المادة المحددة من قانون العقوبات، والتغطية الإعلامية على المستوى الوطني التي تناولت حالة امرأة قتلها المعتدي عليها بعد أن وقعت على اتفاق للتسوية وبعد الإفراج عنه من السجن. فيجب على الحكومات تعديل هذه القوانين التي تحمي مرتكبي العنف من الرجال قبل أن تفقد امرأة أخرى حياتها.

قوامة الذكور على النساء في المملكة العربية السعودية:

يوجد في المملكة العربية السعودية نظام تعتبر المرأة بموجبه قاصرا في نظر القانون بصفة دائمة وتخضع بشكل دائم لوصاية أقاربها الذكور.

ويُخضع هذا الأمر النساء لأهواء أولياء أمورهن، مما يؤدى إلى كافة أشكال العنف الذي تتغاضى عنه الدولة، بما في ذلك الزواج والطلاق القسري، والعنف المنزلي، وتقييد التنقل، والحرمان من التعليم، وما إلى ذلك. وتصور ذلك حالة فاطمة، التي كانت تتمتع بحياة زوجية سعيدة ولها اثنان من الأطفال الصغار عندما وافت المنية والدها والتمس إخوتها غير الأشقاء، بوصفهم أولياءها الذكور الجدد، من المحكمة تطليقها من زوجها باعتباره لا ينتمي إلى نفس الطبقة الاجتماعية. ووافقت المحكمة على ذلك وألقي بفاطمة في السجن مع ابنها الصغير ، بعد أن رفضت التوقيع على ورقة الطلاق لمدة أكثر من سنة. ذلك أن النظم القائمة على قوامة الذكور تحرم المرأة من أي سيطرة على حياتها، مما يجعلها عرضة لخطر العنف. ولوقف العنف، يقتضي الأمر أن يحمي النظام القانوني حقوق المرأة ويعززها.

ولا تتمتع الفتيات السعوديات بأي حماية قانونية ضد زواج الأطفال. وقد نما إلى علم المساواة الآن عدة حالات لفتيات سعوديات يتم تزويجهن بناء على طلب من أوليائهن الذكور. وأحدث حالة تتعلق بفتاة عمرها 12 عاما من نجران، تدعى أيضا فاطمة، تم تزويجها في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2010 لرجل يبلغ من العمر 50 عاما ولديه بالفعل زوجة وعشرة أطفال، معظمهم أكبر سنا بكثير من فاطمة. فقد باعها والدها علي، وهو عاطل عن العمل ومدمن على المخدرات، بالزواج مقابل مبلغ 000 40 ريال (665 10 دولارا أمريكيا تقريبا)، واستخدم المبلغ لشراء سيارة لنفسه. ويشعر جد فاطمة وعمها بالاحباط لأن النظام القانوني السعودي لا يعترف إلا بحقوق الأب وليس بحقوق الطفلة ومصلحتها.

وتظهر مشاكل مماثلة في مالي بين دول أخرى. وعلى الرغم من اعتماد قانون جديد للأسرة في يناير/كانون الثاني 2012 ليحل محل القانون التمييزي السابق للزواج والوصاية، فإن القانون الجديد لا يزال يتضمن أحكاما تمييزية عن طاعة الزوجة وتعدد الزوجات. ويمثل الاغتصاب في إطار الزواج مشكلة أخرى في بعض البلدان التي تعاني ببساطة من غياب القانون، وفي بلدان أخرى، مثل جزر البهاما وسنغافورة على سبيل المثال، حيث يعترف صراحة بالاغتصاب الزوجي لعدم اعتباره جريمة في قوانينها الجزائية. ويسمح قانون العقوبات في شمال نيجيريا كذلك للأزواج "بتأديب" زوجاتهم طالما أن ذلك لا يلحق أذى جسيما بهن. وليست هذه سوى أمثلة قليلة من بين القوانين التي تقبل ضمنيا العنف ضد الزوجات وتعززه.

إضفاء صفة الشرعية على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) في إندونيسيا:

في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أصدرت وزارة الصحة الإندونيسية لائحة (رقم MENKES/PER/XI/2010/1636 بشأن "ختان الإناث") تضفي الشرعية على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) من خلال السماح لأصحاب المهن الطبية بإجرائه.

3 - القوانين الحالية الجيدة ولكنها لا تنفذ

الاختطاف والاغتصاب والزواج القسري في إثيوبيا:

رغم أنه توجد الآن قوانين ضد الزواج القسري والاختطاف، إلا أن من الممارسات الشائعة في بعض مناطق إثيوبيا عدم تنفيذ هذه القوانين.

ففي عام 2001، تعرضت ماكيدا، وهي فتاة إثيوبية عمرها 13 عاما، للاختطاف والاغتصاب وأجبرت على الزواج. وعلى الرغم من أنه توجد قوانين لمنع الاختطاف والاغتصاب، فهذه القوانين غير منفذة في منطقة أوروميا التي تستمر فيها هذه الممارسة بلا هوادة. بل إن المغتصبين الذين يتزوجون من ضحاياهم كانوا يعفون من العقاب حتى عام 2005 في ظل قانون العقوبات القديم. وأبلغت ماكيدا الشرطة بالحادث، وبمساعدة شريكتنا، منظمة رابطة المحاميات الإثيوبيات، تابعت قضيتها ضد المغتصب والمتواطئين. وعندما حكم القاضي عليهم بالسجن لفترات كبيرة، أبلغنا شركاؤنا بأن الزواج القسري عن طريق الاختطاف قد توقف في هذه المنطقة. غير أن الجناة طعنوا في الحكم وأطلقت محكمة الاستئناف سراحهم لعدم تصديقها ماكيدا، وذلك لأن التقرير الصحي لم يكن حاسما في تحديد ما إذا كانت "فقدت عذريتها حديثا" ، "فلا أحد يريد أن يغتصب فتاة ليست عذراء". وبمجرد الإفراج عن الشخص الذي اغتصب ماكيدا، عادت حالات الاختطاف والزواج القسري إلى الظهور مرة أخرى، ويقال إن مغتصب ماكيدا قد اختطف فتاة أخرى وتم إجبارها على الزواج. وتبين حالة ماكيدا بوضوح كيف أن كلا من التنفيذ السليم للقوانين يمكن أن يردع العنف ضد المرأة وكيف يمكن لسوء أداء النظام القانوني أن يعزز هذا العنف.

"أراد القاضي الذي نظر القضية مني أن أتخلى عن القضية وأعيش مع الجاني. كنت أشعر بأنه كان لا يأخذني مطلقا على محمل الجد ولا يعتقد أن لي الحق في مقاضاة الرجال. سمعت أيضا أنه تلقى رشوة من الجناة. . . . أشعر بأن العملية القانونية ظالمة للمرأة. وينبغي أن يتغير الموقف من المرأة وبصفة خاصة المواقف تجاه الحالات المماثلة لحالتي. لقد شعرت بأن الإجراءات القانونية بشكل عام لم تنجح بالنسبة لي ... وأتردد في أن أقول إنني أشجع الفتيات الأخريات على اللجوء إلى القضاء بالنظر إلى أنه لم يساعدني على تقديم الجناة إلى العدالة. غير أن الأمر سيكون مثاليا لو تم تحسين النظام القانوني وأصبح في مصلحة الفتيات" - ماكيدا

ختان الإناث في كينيا:

يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في كينيا، ولكن لا يتم تدريب الشرطة في بعض المناطق على القانون ولا تقوم بتنفيذه.

ساسيانو، وهي فتاة كينية عمرها 12 عاما من طائفة الماساي، تعرضت لختان الإناث ونزفت حتى الموت. وبالرغم من أن ختان الإناث محظور في كينيا، إلا أن لديها معدل انتشار نسبته 73٪ بين طائفة الماساي. ولم يتم تدريب الشرطة على القانون ولم يقوموا بتنفيذه. وحصلت شريكتنا، منظمة مبادرة تاسارو نتوتومونوك، على تصريح باستخراج جثة الفتاة لتحديد سبب الوفاة ومن ثم رفعت الأمر للقضاء، مما أدى إلى صدور حكم بالسجن لمدة 10 سنوات ضد والد الفتاة والخاتنة. وبينما كان رد الفعل عنيفا في البداية ضد المنظمة لأنها ساعدت في وضع العائل الرئيسي للأسرة وراء القضبان، فقد أدت هذه القضية إلى قدر كبير من التوعية في المجتمع، وتؤيد والدة ساسيانو الآن منظمة مبادرة تاسارو نتوتومونوك.

"النبأ الجيد فيما يتعلق بالقضاء على ختان الإناث هو أن المرأة ستعيش حياة صحية والفتيات ستتاح لهن فرصة الالتحاق بالمدرسة وأن تصبحن من الأشخاص المهمين، وبانتهاء عملنا ربما يتحقق تثقيف هؤلاء الناس وموافقتهم على التوقف عن هذه الممارسة، وسوف تستفيد طائفتنا كما استفادت المجتمعات والشعوب الأخرى، وستتمكن النساء من اتخاذ قراراتهن الخاصة باستنارة." - أغنيس باريو، مبادرة تاسارو نتوتومونوك.

اختطاف العرائس في قيرغيزستان:

يوجد في قيرغيزستان قانون لحظر عمليات الخطف والزواج القسري، ولكن الشرطة والمدّعين العامين والقضاة في كثير من الأحيان ينظرون إلى اختطاف العروس على أنه من التقاليد التي تحميها الثقافة، ويمتنعون عن تطبيق القانون.

تعرضت عزيزة، وهي فتاة شابة من قيرغيزستان، للاختطاف وأجبرت على الزواج. وفي بعض القرى في قرغيزستان، يقال إن ما يصل الى 50٪ من النساء الشابات يتم اختطافهن لتصبحن عرائس. وكان زوج عزيزة يغتصبها بشكل منتظم ويضربها ويمنعها من مغادرة المنزل أو رؤية أسرتها. واستعدت للانتحار،ولكنها لم تكد تتمكن أخيرا من الهرب حتى عثر عليها زوجها الذي ضربها على الملأ وتركها بدون ملابس في الشارع، مهددا بأن يبيعها في سوق الرقيق. ورغم أنه يوجد في قيرغيزستان قانون ضد عمليات الخطف والزواج القسري، فإن الشرطة والمدعين العامين والقضاة في كثير من الأحيان ينظرون إلى اختطاف العروس باعتباره من تقاليد قيرغيزستان المحمية من الناحية الثقافية، ويمتنعون عن تطبيق القانون، مما أدى إلى تشجيع هذه الممارسة. وتناشد شريكتنا، المنظمة غير الحكومية "مؤسسة الخط المفتوح" العامة، الحكومة أن تطبق القانون على جرائم الاختطاف والزواج القسري، وبينما تقول الحكومة إنها أصدرت تعليمات قوية للمدعين العامين وإنه تم وضع مشروع قانون لتعزيز القانون القائم، سوف يلزم الحزم في التنفيذ لمعالجة هذه المشكلة بطريقة مجدية.

4- العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة

وحتى في وجود قانون لحماية النساء والفتيات ويجري تنفيذه، ثمة عوائق أخرى تواجهها النساء والفتيات خلال الإجراءات القانونية. وترد أدناه بعض أمثلة قليلة مستمدة من عمل المساواة الآن لتوضيح المسائل التالية: طول الإجراءات القانونية، عدم حماية هوية الضحية (كما يتضح في حالة باكستان)، وإعادة الإصابة بالصدمة النفسية عند تحّمل إجراءات النظام القانوني (الولايات المتحدة)، وعدم استعداد السلطات للتحقيق في الحالة (أوغندا).

<u>زنا المحارم في باكستان</u>:

استخدمنا حالة مريم، ضحية زنا المحارم في باكستان، في القسم الأول من هذه الورقة، لتوثيق الطرق التي تعرقل بها الإجراءات القانونية الضحايا الناجيات من متابعة قضاياهن. وشملت هذه العوائق تحيز الأطباء الشرعيين وأفراد الشرطة والمدعين العامين وعدم فهمهم للقانون؛ وإطالة أمد المحاكمات واضطرار الضحية للظهور في تواريخ متعددة والانتظار لفترات طويلة من الزمن، وكثيرا ما يكون ذلك في نفس المناطق التي يوجد بها الجاني؛ وعدم مراعاة حساسيتهن أثناء الاستجواب، وعدم وجود تدابير خاصة تتبع مع الضحايا الناجيات من العنف، مثل القدرة على الشهادة بعيدا عن أنظار الجاني.

"وقالت لي [الطبيبة الشرعية] إنك ارتكبت خطأ كبيرا بتكوينك علاقة مع صبي، ثم إلقاء اللوم الآن على أبيك. شعرت بالمهانة. . .. هي ألحقت بي من الألم نفس ما كنت قد عانيته لدى وقوع الاغتصاب. . . وكرهت الانتظار في المحكمة لأنها كانت مليئة بالرجال الذين يحدقون فينا. . . ينبغي أن توجد مناطق لجلوس النساء والأطفال في المحاكم. وينبغي أيضا ألا يستدعى الضحايا مثلي إلى المحكمة إلا عند الضرورة، ويجب بمجرد حضورهن أن يجري تسجيل شهادتهن في توقيت مناسب حتى لا نضطر إلى الانتظار لمدة ساعات." - مريم

"لا يوجد قانون يحمي هوية الضحية ولا أي نص على طرق خاصة لتسجيل الشهادة في حالة الضحايا الضعيفات (من خلال الفيديو، وما إلى ذلك). بل تكون الضحايا مكشوفات أمام الجناة في جلسة علنية ويتعرضن لمضايقات تتجاوز حدود المنطق." هينا حفيظ الله إسحق، محامية مريم

"ربما كان أصعب جانب في قضية مريم، بالنسبة لجميع المشاركين، يتمثل في طول الإجراءات القانونية. فالنظام القضائي بطيئ والإجراءات القانونية طويلة مما يؤدى إلى استمرار القضايا لسنوات. ويؤدي هذا أيضا إلى زيادة التكاليف وإضافة عبء آخر مالي إلى أعباء الضحايا الناجيات وأسرهن فضلا عن المنظمات التي تدعمهن." - سيدرا همايون، الحرب على الاغتصاب، لاهور

<u>الاتجار بالجنس في الولايات المتحدة</u>:

في قضية من قضايا الاتجار بالجنس في الولايات المتحدة، تعرضت ساشا، وهي فتاة تبلغ من العمر 15 عاما، للاتجار بها من قبل اثنين من موظفي أحد مكاتب المحاماة البارزة، قاما ببيع خدماتها لأصدقائهم في الحفلات وصنع أفلام إباحية لها. وعلى الرغم من أن ساشا وأمها أرادتا التماس العدالة بموجب قانون الولايات المتحدة الاتحادي لمكافحة الاتجار، فإنهما غيرتا رأيهما بعد سماعهما بما ستواصل ساشا تحمله من الصدمة النفسية خلال خضوعها لإجراءات النظام القانوني. وأبلغنا مدع عام اتحادي سابق، وهو الآن شريكنا في ائتلاف

مكافحة الاتجار بولاية نيويورك، بأنه لو كانت ساشا ابنته لما سمح لها مطلقا بالمرور من خلال هذا النظام لأنها ستضطر إلى إعادة تحمل ما عانته من صدمات لمدة سنوات عديدة وستخضع لاستجواب وحشي.

اغتصاب فتاة معوّقة في أوغندا:

تعرضت سانيو، وهي فتاة ضريرة وصماء وبكماء عمرها 13 عاما، للاغتصاب بينما كانت والدتها خارج المنزل في جنازة وأصبحت حاملا نتيجة لذلك. وكما تقول أمها، فإن والد سانيو وثلاثة أشقاء من الذكور فقط هم الذين كان باستطاعتهم الوصول إليها. وكانت سانيو غير قادرة بسبب حالتها على الإبلاغ عن هوية مغتصبها، وكان السبيل الوحيد لتحديد هوية المغتصب هو إجراء اختبارات الحمض النووي للمولود ولأقاربها الذكور الذين بإمكانهم الوصول لها. وبالرغم من إلحاح شريكتنا، منظمة العمل القانوني من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، رفضت الحكومة الأوغندية دفع ثمن اختبار الحمض النووي، مما يبعث برسالة مؤداها أنه سيتم التسامح مع ارتكاب العنف ضد الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة.

5. استخدام سبل الانتصاف المدني كمثال للممارسة الجيدة

اغتصاب المعلمين لطالباتهم في زامبيا:

تعرضت ماري، وهي فتاة زامبيا في 15 عاما من العمر، للاغتصاب من قبل معلمها. ورغم أنه توجد في زامبيا قوانين صارمة للمعاقبة على اغتصاب القصّر، أو ما يسمى "هتك العرض"، فقد أفرجت الشرطة عن المعلم بعد فترة وجيزة من مساعدة عمة ماري على اعتقاله. كما رفضت المدرسة اتخاذ أي إجراء حياله، على الرغم من أن مدير المدرسة أشار إلى أن ذلك لم يكن الحادث الأول من نوعه الذي يتورط فيه هذا المعلم. ووجدت ماري نفسها عندئذ مضطرة لتغيير المدرسة. ونظرا لأن كلا من نظام العدالة الجنائية والنظام المدرسي قد أخفقا على حد سواء في إنصافها، فإنها رفعت دعوى مدنية ضد المعلم والمدرسة ووزارة التربية والتعليم والنائب العام. وحكمت المحكمة العليا بأن الحكومة مسؤولة عن اغتصاب ماري ودعت الحكومة لمقاضاة المعلم. ومن الجدير بالذكر أن القاضي وجه وزارة التربية والتعليم إلى إصدار لوائح للمدارس يكون من شأنها أن "توقف ارتكاب هذه الأفعال في المستقبل". ومن شأن التدابير المؤسسية التي يتطلبها هذا الحكم أن تقطع شوطا طويلا صوب المعاقبة على ارتكاب العنف ضد الفتيات في المدارس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعوى المدنية أدت إلى تلقي محامي ماري عدة مكالمات من فتيات أخريات وأسرهن يطلبون فيها المساعدة في حالات لهتك العرض. كما اتصلت الفتيات بمريم في هدوء للحصول على المشورة بشأن حالاتهن الخاصة من سفاح المحارم واستغلال المعلمين، مما يدل بوضوح شديد على أن إمكانية اللجوء إلى القضاء تشجع المزيد من الضحايا على الاستعانة بالنظام القانوني وتقضي على إفلات الجناة من العقاب.

"عندما كنت في المدرسة لم يكن أحد يتحدث عن مثل هذه الأشياء، أما الآن فاعتقد أن أمورا كثيرة قد تغيرت أو في طريقها إلى التغيير، وإذا استمروا في تثقيف الفتيات بشأن العنف الجنسي، فسوف نصل إلى إلى غايتنا. ولو كانت لديّ المعلومات التي عندي الآن لما سمحت لهذا المعلم بالاعتداء عليّ ولكنت قد أبلغت عنه فورا. . . . وبالنسبة لغيري من الفتيات في هذا الوضع، أريد أن أشجعهن على الإبلاغ عن هذا الأمر إلى مدير المدرسة والشرطة والمنظمات غير الحكومية التي هي على استعداد لتقديم المساعدة. فلكي يكون هذا العالم مكانا أفضل نحن بحاجة إلى بعضنا البعض." – ماري

السياحة الجنسية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البرازيل:

ومن القضايا المدنية الأخرى البارزة قضية رفعت في أتلانتا، بالولايات المتحدة الأمريكية، على صاحب عملية لتنظيم رحلات الجنس، بالنيابة عن أربع فتيات برازيليات جرى استغلالهن جنسيا على أيدي سياح الجنس الأمريكيين الذين ذهبوا في رحلات لصيد الأسماك في الأمازون. وتشير التقديرات إلى أن مواطني الولايات المتحدة يشكلون نسبة 25٪ من سياح ممارسة الجنس مع الأطفال في جميع أنحاء العالم، وما تصل نسبته إلى 80٪ من سياح ممارسة الجنس مع الأطفال في أمريكا اللاتينية. والقانون الاتحادي لمكافحة الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة يجرّم الاتجار بالجنس من الأطفال وينص على تعويضات مدنية لضحايا تجار الجنس الأمريكيين حتى لو لم يتم الاتجار بالضحايا في الولايات المتحدة. غير أن من الصعب على الضحايا الضعاف في مناطق العالم الأخرى الاستفادة من هذا القانون، لأن هذه القضايا كثيرا ما تستنفد قدرا كبيرا من الموارد والوقت. ويُعتقد أن هذه الدعوى التي تم رفعها في عام 2011، تمثل أول دعوى مدنية بموجب قوانين الولايات المتحدة يرفعها ضحايا سياحة الجنس على أحد منظمي رحلات الجنس. وعلى الرغم من أن الاستغلال وقع منذ ما يزيد على ست سنوات، فلم تحصل هؤلاء الضحايا بعد على العدالة، لأن قضية جنائية رُفعت على المستغلين في البرازيل طال أمدها لسنوات عديدة، وما لم يسافر مالك شركة تنظيم رحلات الجنس إلى البرازيل، من غير المرجح أن يواجه المحاكمة والعقوبة في البرازيل. وقد سافر وكلاء إنفاذ القانون الأمريكيون إلى البرازيل للتحقيق في عملية رحلات الجنس هذه، ولكن لم يتم رفع قضية جنائية في الولايات المتحدة ضد منظم الرحلات.

"أشعر بالإحباط لأن هذا الأمر قد استمر طوال كل هذه المدة. لقد ذكرت قصتي لكثير من الأشخاص المختلفين ولكن لم يتغير شيء أو يتحسن. لقد ذكرت قصتي للشرطة منذ 4 سنوات." - فابيانا، إحدى الضحايا الناجيات من سياحة الجنس في البرازيل

وقد حفز رفع القضية المدنية وما أحاط بها من دعاية دولية الحكومة البرازيلية إلى العمل. وقامت الصحافة البرازيلية بتغطية واسعة لإيداع القضية مما دفع المسؤولين الحكوميين في البرازيل إلى التعهد باتخاذ إجراءات بشأن مسألة السياحة الجنسية. وعلى وجه التحديد، قالت الوزيرة البرازيلية المعنية بالسياسات المتعلقة بالمرأة إنها ستحقق في سياحة الجنس في منطقة الأمازون وتعمل على تشكيل لجنة لمعالجة هذه المسألة، وذكرت الشرطة البرازيلية الاتحادية أنها، بالإضافة إلى التهم المرفوعة ضد منظم رحلات سياحة الجنس، تجري التحريات الآن عن 20 عميلا وبعض القوادين الذين يحتمل أنهم ذهبوا في رحلات المتهم للصيد إلى البرازيل. علاوة على ذلك، يجري مجلس الشيوخ البرازيلي تحقيقاته الخاصة في مزاعم سياحة الجنس بحق منظم الرحلات، وذلك في إطار تحقيق أكبر في الاتجار بالبشر بشكل عام، وقد عقد الأعضاء جلسات للاستماع أدلى خلالها بشهادته كل من الشريك البرازيلي في ملكية عملية الرحلات وضابط الشرطة الاتحادية الذي يحقق في القضية.

يتضح مما سلف أن مجرد رفع هذه الدعوى المدنية في الولايات المتحدة قد حفز على حدوث تغيير هام على مستوى السياسات في البرازيل. وبالرغم من أن القضية المرفوعة في البرازيل تتحرك ببطء وأن التحقيق الجنائي الأمريكي ما زال ينتظر القيام به منذ عدة سنوات، يحدونا الأمل في أنه بمجرد أن تبدأ المحاكمة المدنية في الولايات المتحدة ويتمكن المحامون من الاطلاع على قائمة عملاء منظم رحلات الجنس، فسوف يكون لذلك تأثير رادع كبير على سياحة الجنس القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

الاستنتاج والتوصيات

من الضروري أن تبعث جميع الحكومات في أرجاء العالم برسالة واضحة مؤداها أن التمييز ضد المرأة في إطار القانون لا يمكن السكوت عليه. وينطوي هذا على أهمية إضافية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتعكف على وضع دساتير جديدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة أن يطلب إلى الحكومات تعديل أو إلغاء جميع القوانين التمييزية على سبيل الاستعجال؛ وإدخال تشريعات جديدة لحماية النساء والفتيات، حيثما لا يوجد قانون بالفعل؛ وتنفيذ التشريعات الإيجابية القائمة تنفيذا سليما، وذلك بطرق منها الحد من العوائق التي تحول دون إقامة العدل بعد وقوع الانتهاكات. وينبغي أن تتمتع النساء والفتيات بالحرية، وأن يدعمهن القانون بدلا من أن يعوقهن، حتى تحققن إمكاناتهن الكاملة من خلال عدة أمور من بينها التمتع على قدم المساواة مع الرجال والفتيان بالموارد والفرص.

وفيما يتعلق بقضايا محددة، على سبيل المثال، ينبغي للحكومات أن تفعل ما يلي:

ختان الإناث:

- سن وتنفيذ تشريعات شاملة لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى مع تشديد العقوبات على المخالفين.
- إدراج أحكام خاصة بحملات التوعية والتثقيف العام بشأن القانون من أجل تغيير المفاهيم الثقافية والمعتقدات المتعلقة بختان الإناث والاعتراف بانه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتترتب عليه عواقب ضارة.

زواج الأطفال والزواج القسري ووصاية الذكور:

- سن وتنفيذ تشريعات شاملة لحظر زواج الأطفال، وجعل الحد الأدنى لسن الزواج (18) عاما وضمان تطبيق القانون.
- إلغاء التشريعات التي تعفي المغتصب من العقوبة لدى زواجه من الضحية وكفالة عدم إكراه الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للفتيات على الزواج بالمعتدين عليهن.
- ضمان أن يعكس النظام القضائي الادعاء المعلن بأن المرأة ليست خاضعة لوصاية الذكور.

العنف الجنسي:

- ضمان حماية الفتيات والنساء في جميع قوانين العقوبات من العنف ووصولهن إلى العدالة. فينبغي أن يدرج سفاح المحارم في عداد الجرائم ،على سبيل المثال، وأن تتمتع الضحايا بالحماية عند تقديم الشكاوى.
- ضمان أن تنفذ القوانين بشكل صحيح وألا تعامل دعاوى العنف ضد المرأة باعتبارها مسألة خاصة، وإنما كمدعاة للقلق العام الخطير. وعلى سبيل المثال، يجب أن يتم التحقيق في دعاوى اختطاف العرائس والمحاكمة عليها بالشكل الصحيح إلى أقصى حد يسمح به القانون. وإذا لزم الأمر يتم تعزيز التشريعات الحالية، بما فيها على سبيل المثال المتعلقة بحظر اختطاف العرائس، بما في ذلك مسؤولية الأقارب المتواطئين في الاختطاف، وإدخال تعديلات لضمان حماية الضحايا وتوفير سهولة وصولهن إلى الخدمات الطبية والاجتماعية والقانونية.
- ضمان قدرة الفتيات الكاملة على اللجوء للقانون في حال اغتصابهن ومقاضاة الجناة إلى المدى الكامل للقانون.